



يوليو ٢٠١٠

مرحبا بكم في مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُنشر مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمرجع ملائم ويُسهل الرجوع إليه بالنسبة لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وتعتبر جميع النتائج المبلّغة نتائج غير نهائية ويمكن تغييرها أو تعديلها في الاجتماعات المستقبلية للجنة التفسيرات. وتصبح القرارات نهائية فقط بعد أن تجري لجنة التفسيرات تصويتاً رسمياً على تفسير أو مسودة تفسير ما، ويؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد اجتمعت لجنة التفسيرات في لندن في الثامن والتاسع من يوليو وناقشت التالي:

- جدول الأعمال الحالي
 - محاسبة تكاليف الإنتاج في عملية التعدين
 - شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق
 - خيارات البيع في الحصص غير المسيطرة
- قرارات جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- القرارات غير النهائية لجدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- المواضيع التي تُبحث بغرض دمجها في التحسينات السنوية
- الأعمال قيد التنفيذ للجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

جدول الأعمال الحالي

ناقشت لجنة التفسيرات المواضيع التالية المدرجة على جدول أعمالها الحالي:

محاسبة تكاليف الإنتاج في عملية التعدين

في نوفمبر ٢٠٠٩، قررت اللجنة إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها. وناقشت اللجنة النطاق والمتطلبات المحاسبية في اجتماعي يناير ومارس ٢٠١٠ وراجعت مسودة تفسير معين في مايو ٢٠١٠.

وفي اجتماع يوليو ٢٠١٠، قدم الموظفون مسودة تفسير منقح وورقة تحلل اعتبارات الانتقال المختلفة للمنشآت. ووافقت اللجنة مبدئياً على ما يلي:

- ينبغي تعريف "عملية التعدين stripping campaign" بأنها عملية منتظمة تجري للوصول إلى قسم محدد من قاعدة المعدن الخام، وهي عملية أكثر تطلباً وصرامة من الأنشطة الروتينية للتخلص من الفضلات. ويتم التخطيط لهذه العملية مقدماً وهي تشكل جزءاً من خطة المنجم، ويكون لها تاريخ بداية محدد وتنتهي عندما تكمل المنشأة نشاط إزالة الفضلات اللازم للوصول إلى المعدن الذي ترتبط به العملية؛
- يجب أن تتضمن إرشادات التطبيق رسم يوضح مفهومي استخراج المعادن الروتيني ونشاط الاستخراج الذي يجري كجزء من عملية التعدين؛ و
- ينبغي أن تطبق المنشأة مسودة التفسير بأثر مستقبلي على التكاليف المتكبدة من تاريخ النفاذ.

كما وافقت اللجنة مبدئياً على ضرورة أن يشمل نطاق مسودة التفسير جميع تكاليف الإنتاج في عملية التعدين، وأن لا يقتصر على تكاليف الإنتاج التي يتم تكبدها بموجب عملية التعدين فقط. وقد وجهت اللجنة الموظفين لسؤال المجلس ما إذا كان سيعترض على نشر مسودة التفسير، مع مراعاة التغييرات في الصياغة، لإبداء الملاحظات عليها من الجمهور خلال فترة ٩٠ يوماً.

شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق

في اجتماع يناير ٢٠١٠، قررت اللجنة أن تدرج على جدول أعمالها طلب بتوضيح الأساس الذي يمكن وفقاً له تمييز شروط الإستحقاق، لاسيماً شروط الأداء، عن شروط عدم الإستحقاق. وقد سئلت اللجنة تحديداً عن كيفية التمييز بين شرط الخدمة وشرط الأداء وشرط عدم الإستحقاق. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من اللجنة توضيح معين حول تفاعل شروط متعددة.

وفي اجتماع يوليو ٢٠١٠، ناقشت اللجنة تحليلاً لما يلي:

- خصائص شرط الأداء؛
- المحاسبة الحالية والمقترحة لتسعة أمثلة على معاملات الدفع على أساس الأسهم؛ و
- اقتراحات تتعلق بالصياغة لبحثها من قبل الموظفين.

وقررت اللجنة مبدئياً ما يلي:

- ينبغي تعريف شرط الأداء بالرجوع إلى عمل أو أنشطة المنشأة لكن دون الرجوع إلى الخصائص المقترحة؛
- لا ينبغي أن يجري أي تغيير على خطط SAYE؛ و
- ينبغي أن يعتبر IPO وشروط السيطرة بأنها تشكل شرط أداء.

وقد طلبت اللجنة من الموظفين:

- تنقيح التعريفات المقترحة لشرط الأداء وشرط عدم الإستحقاق وخاصة الشرط؛
- البحث فيما إذا سيتم دمج أمثلة محددة في إرشادات تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢؛ و
- إجراء أبحاث أخرى حول المثال المحدد عند قياس هدف الأداء خلال مدة تتجاوز فترة الخدمة.

خيارات البيع في الحصص غير المسيطرة

في اجتماع مايو ٢٠١٠، قررت اللجنة أن تدرج على جدول أعمالها طلب الحصول على إرشادات حول كيفية قيام المنشأة بحاسبة التغيرات في المبلغ المسجل للالتزام مالي فيما يخص خيار بيع معين في أسهم يملكها مساهم بحصة غير مسيطرة (خيار بيع NCI) في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم.

وينشأ هذا الموضوع بسبب وجود تضارب محتمل بين إرشادات الأدوات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٢٧ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة".

وفي اجتماعها المنعقد في يوليو ٢٠١٠، ناقشت اللجنة مكونات محاسبة خيارات البيع NCI التي ينبغي دمجها ضمن نطاق مسودة التفسير.

وقررت اللجنة مبدئياً دمج الإرشادات الخاصة بما يلي:

- الاعتراف المبدئي بخيارات NCI، مع اقتراح ضرورة الاعتراف بالالتزام المالي وقياسه مبدئياً بالقيمة العادلة (القيمة الحالية لمبلغ الاسترداد) لخيار NCI؛ و
- القياس اللاحق لخيارات NCI، مع اقتراح ضرورة الاعتراف بالتغيرات في المبلغ المسجل للالتزام المالي الخاص بخيار بيع NCI ضمن حساب الأرباح أو الخسائر وفق للإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

وقد طلبت اللجنة بأن يقوم الموظفون بإعداد أوراق للمناقشة في الاجتماع القادم تقدم تحليلاً إضافياً لمنهج الاعتراف المبدئي لخيار NCI. ويجب أن يتضمن هذا التحليل ما يلي:

- بحث بدائل الاعتراف المبدئي لخيار NCI، بما في ذلك ما إذا كان الالتزام المالي المعترف به لخيار NCI يمثل إعادة تصنيف لخيار NCI وما إذا كان ينبغي إجراء تعديلات على المتطلبات الحالية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- المدلولات الضمنية لخيار NCI الذي يتم الاكتتاب فيه كجزء من عملية اندماج أعمال؛ و
- التفاعل بين التغيرات في المبلغ المسجل للالتزام المالي والتغيرات في المبلغ الذي يُعترف به، إن وجد، لخيار NCI. وهذا ينبغي أن يشمل بحث كيفية حلّ "المحاسبة المزدوجة" ضمن حقوق الملكية أو الأرباح أو الخسائر المرتبطة بالمحاسبة اللاحقة لخيار NCI.

كما أبدت اللجنة أيضاً دعمها للموظفين للاستمرار في تحليل ما يلي:

- القياس اللاحق لأرباح الأسهم المتعلقة بالأسهم الخاضعة لخيار NCI؛
 - انتهاء أو تسوية خيارات NCI؛
 - تعريف خيارات NCI لأغراض تحديد الأدوات التي ينبغي أن تتدرج ضمن نطاق مسودة التفسير؛
- و
- أحكام الانتقال المقترحة لخيارات NCI المكتتب بها قبل تاريخ نفاذ التفسير المقترح.

قرارات جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يُنشر التوضيح التالي بغرض تقديم المعلومات فقط وهو لا يغير من المتطلبات الحالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تعتبر قرارات جدول أعمال لجنة التفسيرات بمثابة تفسيرات. إذ يتم تحديد تفسيرات اللجنة فقط بعد مداوات موسعة وبذل الجهد اللازم، بما في ذلك إجراء تصويت رسمي. وتصبح تفسيرات اللجنة نهائية فقط بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

معيير المحاسبة الدولي ١ "عرض الأدوات المالية" - الإفصاح عن المنشأة المستمرة

تلقت اللجنة طلباً بالحصول على إرشادات حول متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي ١ فيما يخص الشكوك المتعلقة بقدرة المنشأة على الاستمرار بصفتها منشأة مستمرة.

إن كيفية تطبيق المنشأة لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في الفقرة ٢٥ من معيار المحاسبة الدولي ١ يتطلب إصدار حكم مهني معين. وقد لاحظت اللجنة أن الفقرة ٢٥ تقتضي من المنشأة الإفصاح عن "الشكوك الهامة المتعلقة بأحداث أو ظروف يمكن أن تلقي شكوك كبيرة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة". كما لاحظت اللجنة أيضاً أنه لكي يكون هذا الإفصاح مفيداً فإنه يجب أن يحدد أن الشكوك المفصح عنها يمكن أن تشكل على نحو كبير في قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

وأشارت اللجنة إلى أن معيار المحاسبة الدولي ١ يقدم إرشادات كافية حول متطلبات الإفصاح عن الشكوك المتعلقة بقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وأنها لا تتوقع أي اختلافات في التطبيق. لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - انخفاض قيمة الأصول المالية المعاد تصنيفها من متوفرة برسم البيع إلى فئة القروض والذمم المدينة

تلقت اللجنة طلبا بالحصول على إرشادات حول الكيفية التي ينبغي فيها للمنشأة محاسبة انخفاض قيمة الأصول المالية التي يكون لها تاريخ إستحقاق ثابت بعد إعادة تصنيفها من متوفرة برسم البيع إلى فئة القروض والذمم المدينة.

أشارت اللجنة إلى أن الفقرة " ٥٠ و" من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ تقتضي بأن تصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي تكلفته الجديدة أو تكلفته المطفأة. ثم يتم حساب سعر فائدة جديد وتطبيقه على الأصل المالي. وهذا هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى المبلغ المسجل الجديد للأصل المالي. وأشارت اللجنة أيضا أنه، عند الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، يؤدي تطبيق متطلبات الفقرة ٥٤ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى إعادة تصنيف جميع الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بها في دخل شامل آخر من حقوق الملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر.

وأشارت اللجنة إلى أن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ يقدم إرشادات كافية حول الأصول المالية التي يعاد تصنيفها من متوفرة برسم البيع إلى فئة القروض والذمم المدينة وأنها لا تتوقع أي اختلافات في التطبيق. لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

القرارات غير النهائية لجدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

راجعت لجنة التفسيرات المسائل التالية وقررت بشكل غير نهائي أنه لا ينبغي إدراجها على جدول أعمالها. وسيتم إعادة النظر في هذه القرارات غير النهائية، بما في ذلك الأسباب الموصى بها لعدم إضافة البنود على جدول أعمال اللجنة، في اجتماع اللجنة في سبتمبر ٢٠١٠. وإننا نحث الأطراف التي لا توافق على الأسباب المقترحة أو التي تعتقد أن التوضيحات يمكن أن تسهم في إيجاد تطبيقات وممارسات مختلفة، أن تبدي وتقدم ملاحظاتها حتى ١٥ أغسطس ٢٠١٠ عبر البريد الإلكتروني إلى ifric@iasb.org. وسيتم وضع هذه الملاحظات في سجل عام ما لم يطلب الكاتب مراعاة السرية، مشفوعا بأسباب جيدة مثل الثقة التجارية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" -

التطبيق المكرر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١

تلقت اللجنة طلبا بضرورة أن تقوم المنشأة التي تم الإبلاغ عنها مسبقا وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتلبية متطلبات الإدراج الأجنبية وكانت قد طبقت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١. إلا أن المنشأة تلغى إدراجها ولا تعد تقدم بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بل تقوم بدلا من ذلك بإعداد التقارير فقط وفقا لمبادئها المحاسبية الوطنية المقبولة عموما. وفي فترة إبلاغ لاحقة، تتغير متطلبات إعداد التقارير في الاختصاص المحلي للمنشأة من مبادئ المحاسبة الوطنية المقبولة عموما إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويطلب من المنشأة مرة أخرى عرض بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وطلب من اللجنة أيضا توضيح كيف ينبغي على المنشأة التحول مرة أخرى إلى إعداد التقارير وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتحديد ما إذا كان يمكنها تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ للمرة الثانية.

لاحظت اللجنة أن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ يقتضي من المنشأة تطبيقه في بياناتها المالية الأولى المعدة وفقا لهذه المعايير. وتتص الفقرة ٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ على أمثلة على الحالات التي تعتبر فيها البيانات المالية للمنشأة هي بياناتها المالية الأولى المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتستند هذه الأمثلة إلى تقييم ما إذا تم عرض أحدث البيانات المالية السابقة للمنشأة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأشارت اللجنة بأنه يتوجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ للمرة الثانية في الحالات المبينة. إلا أن اللجنة لاحظت بأنه يجب أن يكون نطاق المعيار ١ أوضح من ذي قبل.

وتبعاً لذلك، [قررت] اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها. لكنها [قررت] أن توصي المجلس بضرورة توضيح الإرشادات المتعلقة بالتطبيق المكرر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ كجزء من التحسينات السنوية.

معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" - تسديد الاستثمارات

تلقت اللجنة طلبا بالحصول على إرشادات حول إعادة تصنيف احتياطي تحويل العملة الأجنبية (FCTR) عند تسديد استثمار أجنبي. وعلى وجه التحديد، طُلبت إرشادات حول ما إذا كان تسديد الاستثمار يعتبر تخفيض مطلق أو تخفيض تناسبي.

وأشارت اللجنة إلى أن الفقرة ٤٨د من معيار المحاسبة الدولي ٢١ تطلب من المنشأة أن تعامل "أي تخفيض في حصة ملكية المنشأة في عملية أجنبية" بأنه تصرف جزئي، بعيداً عن تلك التخفيضات المنصوص عليها في الفقرة ٤٨أ التي يتم محاسبتها كعمليات تصرف. إن كيفية تطبيق المنشأة للمتطلبات الواردة في الفقرة ٤٨د تعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت تفسر "أي تخفيض في حصة ملكية المنشأة في عملية أجنبية" بحيث يعني تخفيض مطلق أو تخفيض تناسبي.

ترى اللجنة أن التفسيرات المختلفة يمكن أن تؤدي إلى اختلاف في تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢١ فيما يخص إعادة تصنيف احتياطي تحويل العملة الأجنبية عند تسديد الاستثمار في عملية أجنبية. غير أن اللجنة [قررت] عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها، وعدم تقديم توصية للمجلس بضرورة تناول هذا الموضوع من خلال التحسينات السنوية لأنها لا تعتقد بأنها قادرة على التوصل إلى إجماع حول هذا الموضوع في الوقت المناسب.

المواضيع التي تُبحث بغرض دمجها في التحسينات السنوية

تقدم لجنة التفسيرات المساعدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في التحسينات السنوية عن طريق مراجعة التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقديم توصيات إلى المجلس. وتشمل مشاركة اللجنة، تحديداً، مراجعة ومناقشة القضايا لدمجها في مسودات العرض المستقبلية للتحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومناقشة الملاحظات المستلمة بشأن مسودات العرض. وعندما تتوصل اللجنة إلى إجماع حول قضية مشمولة في التحسينات السنوية، يتم تقديم التوصية (بما في ذلك الصياغة النهائية للتعديل المقترح أو إزالته من التحسينات السنوية) إلى المجلس بغرض مناقشتها في اجتماع عام قبل صياغتها بشكل نهائي. ويُصدر المجلس التحسينات المعتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بما في ذلك مسودات العرض والمعايير النهائية).

المواضيع الموصى بدمجها في دورة ٢٠٠٩-٢٠١١ من التحسينات السنوية

ناقشت اللجنة، في اجتماعها المنعقد في يوليو ٢٠١٠، الموضوع التالي وأوصت المجلس بإضافته إلى التحسينات السنوية. وسيتم تقديم توصية اللجنة إلى المجلس لمناقشتها في اجتماع مستقبلي للمجلس. وإذا تم تأكيد هذا الموضوع من قبل المجلس، فسيتم دمجها في مسودة عرض التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتوقع نشره في أكتوبر ٢٠١٠. وفيما يلي الموضوع الذي تمت مناقشته:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" - إعادة جمع وإتساق الإرشادات حول العوض النقدي المشروط

بعد مراجعة تحليل رسائل الملاحظات التي تم استلامها بشأن مسودة عرض التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في أغسطس ٢٠٠٩، طلب المجلس من اللجنة، في اجتماعه المنعقد في فبراير ٢٠١٠، تقديم توصية حول كيفية عرض الإرشادات الخاصة بالعوض النقدي المشروط المرتبط بعمليات اندماج الأعمال ضمن معيار واحد لحل الاختلافات المحتملة في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وناقشت اللجنة في يوليو ٢٠١٠ الإرشادات الحالية المتعلقة بالعوض النقدي المشروط ولاحظت وجود حالات من التضارب في إرشادات العوض النقدي المشروط ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتبعاً لذلك، أوصت اللجنة المجلس بإزالة حالات التضارب في التصنيف والقياس والإفصاحات المتعلقة بالعوض النقدي المشروط المرتبط بعمليات اندماج الأعمال من خلال حذف الإشارات إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى في الفقرتين ٤٠ و ٥٨ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ كجزء من التحسينات السنوية. كما أوصت اللجنة أيضاً بأن يجري المجلس تعديلات هامة على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".

المواضيع الموصى بتناولها بشكل منفصل من قبل المجلس

ناقشت اللجنة أربع مواضيع إضافية لبحثها ضمن التحسينات السنوية. وأوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بتناول ثلاث من هذه المواضيع كتعديلات منفصلة، وذلك بهدف المساعدة بشكل رئيسي على إصدار الإرشادات في الوقت المناسب. وفيما يلي المواضيع التي ناقشتها اللجنة:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" -

تاريخ ثابت في استثناء إلغاء الاعتراف

تم استلام طلب باستبدال التاريخ الثابت وهو ١ يناير ٢٠٠٤ في الفقرة ب٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ (فيما يتعلق باستثناء إلغاء الاعتراف) بتاريخ "الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". وقد تم دمج تاريخ ١ يناير ٢٠٠٤ أصلاً ليقابل تواريخ نفاذ المراجعة التي تمت على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" في عام ٢٠٠٣.

ووافقت اللجنة على أن توصي المجلس بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ وفقا للمقترح الوارد في الطلب. لكن من أجل تقديم إعفاء في الوقت المناسب للاختصاصات التي تتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أوصت اللجنة المجلس بتناول هذا الموضوع في مشروع منفصل وليس كجزء من التحسينات السنوية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" - تاريخ ثابت في إعفاء الفقرة "د ٢٠"

تم استلام طلب باستبدال التاريخين الثابتين وهما ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢ و ١ يناير ٢٠٠٤ في الفقرة د ٢٠ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ بتاريخ "الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". وتعدّ الفقرة "د ٢٠" هي إعفاء متعلق بقياس القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية عند الاعتراف المبدئي (أرباح وخسائر اليوم الأول) وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

وعلى نحو شبيهه بالتعديل المقترح الذي تمت مناقشته والمتعلق بالفقرة ب ٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ (استثناء إلغاء الاعتراف)، وافقت اللجنة على أن توصي المجلس بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ وفقا للمقترح الوارد في الطلب. كما أوصت اللجنة أيضا، من أجل تقديم إعفاء في الوقت المناسب للاختصاصات التي تتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بأن يقوم المجلس بتناول هذا الموضوع بالإضافة إلى استثناء إلغاء الاعتراف في مشروع منفصل وليس كجزء من التحسينات السنوية.

معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" - المشتريات على مراحل - القيمة العادلة كتكلفة مقدرة

تلقت اللجنة طلبا بالتطرق إلى محاسبة استثمار معين في شركة زميلة عند شراء الاستثمار على مراحل وتصنيفه على أنه متوفر برسم البيع إلى أن يصبح شركة زميلة.

وفي يوليو ٢٠١٠، ناقشت اللجنة المبلغ الذي ينبغي به مبدئيا قياس الاستثمار في شركة زميلة، ومحاسبة أي تغييرات متراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمار المعترف به في دخل شامل آخر بالتاريخ الذي يتم فيه الحصول على التأثير الهام ويتوقف فيه تصنيف الاستثمار على أنه متوفر برسم البيع.

تقر اللجنة بوجود اختلاف في محاسبة الشركات الزميلة التي يتم شرائها على مراحل. ولا تعتقد بأنها قادرة على التوصل إلى إجماع في الوقت المناسب من أجل تناول هذا الموضوع من خلال التحسينات السنوية. لكن وبسبب اختلاف التطبيق الذي أقرته اللجنة، فقد أوصت بإحالة الموضوع إلى المجلس لبحثه ودراسته.

معيار المحاسبة الدولي ٢٩ "التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع" - إعداد التقارير

وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد فترة من التضخم المرتفع المزمّن

تلقت اللجنة طلبا بالحصول على توضيح للكيفية التي ينبغي أن توصل فيها المنشأة عرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد فترة لم تتمكن فيها من الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي ٢٩. ويحدد الطلب منشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع. حيث تكون المنشأة غير قادرة لفترة من الزمن على الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي ٢٩ لأن مؤشر الأسعار العام المتعلق بالعملة الوظيفية للمنشأة غير متوفر ولأن العملة الوظيفية تفتقر لإمكانية الصرف والتبادل. ويحدد الطلب هذه الحالة بأنها "تضخم مرتفع مزمّن" كما يطرح سؤالاً حول الكيفية التي ينبغي أن توصل فيها المنشأة عرض البيانات المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عندما لا تعد العملة الوظيفية للمنشأة لاحقا هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع مزمّن.

لاحظت اللجنة بأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تقدم إرشادات متعلقة بالموضوع ولاحظت أيضا أنه من غير المحتمل إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال فترة من التضخم المرتفع المزمّن.

وقد توصلت اللجنة إلى قرار مبدئي يفيد بضرورة تعديل معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ليقدّم إرشادات حول كيفية إعداد المنشأة وعرضها لبيان المركز المالي الافتتاحي بالتاريخ الذي لا تعد فيه العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع مزمّن.

تقتضي هذه الإرشادات، التي تختلف عن المنهجين المقترحين في الطلب، من المنشأة في ذلك التاريخ تطبيق أساس محاسبي جديد وقياس الأصول والالتزامات والاعتراف بها باستخدام الإرشادات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" لعكس الأساس المحاسبي الجديد، مع مراعاة استثناءات معينة، وتحديدًا فيما يخص الاعتراف بالشهرة والاعتراف بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الاعتراف بها مسبقًا. ولا يتعين على المنشأة عرض المعلومات المقارنة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة التي تسبق ذلك التاريخ.

كما توصلت اللجنة أيضاً إلى قرار مبدئي يفيد بضرورة تعديل معيار المحاسبة الدولي ٢٧ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" ليقدّم إرشادات للشركة الأم التي يكون لها شركة تابعة تملك عملة وظيفية هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع مزمن.

وقررت اللجنة مبدئياً أنه يتعين على هذه الشركة الأم أن تعترف بحصة جديدة في شركتها التابعة وفقاً للأساس المحاسبي الجديد بالتاريخ الذي لا تعد فيه العملة الوظيفية للشركة التابعة هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع مزمن. وأي حصة في الشركة التابعة استمرت الشركة الأم في الاعتراف بها حتى ذلك التاريخ ينبغي إلغاء الاعتراف بها وينبغي الاعتراف بأي فرق في حساب الأرباح أو الخسائر.

وقد أوصت اللجنة المجلس بأن يجري تعديلاً منفصلاً على معيار المحاسبة الدولي ٢٩ بحيث يعكس الملاحظات التي أبدتها اللجنة لتناول هذا الموضوع للمساعدة على إصدار الإرشادات في الوقت المناسب. كما أوصت اللجنة أيضاً المجلس بإجراء تعديلات هامة يمكن أن تكون لازمة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧).

المواضيع التي لم يوصى باتخاذ إجراءات بشأنها فيما يخص التحسينات السنوية معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "الاستثمارات العقارية" - التغيير من نموذج القيمة العادلة إلى نموذج التكلفة

ناقشت اللجنة، في اجتماعها المنعقد في يوليو ٢٠١٠، قياس والاعتراف بالتحويلات من الاستثمارات العقارية. وقد تم دمج هذا الموضوع سابقاً في مسودة عرض التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أغسطس ٢٠٠٩. وبعد مراجعة الملاحظات خلال مرحلة تحليل رسائل الملاحظات في مارس ٢٠١٠، أوصت اللجنة المجلس بعدم صياغة التعديل بشكل نهائي. إلا أن المجلس قد طلب من اللجنة في اجتماعه المنعقد في مارس ٢٠١٠ إعادة النظر في هذا الموضوع كجزء من التحسينات السنوية القادمة. وفي اجتماعها المنعقد في يوليو ٢٠١٠، ناقشت اللجنة تحليلاً جديداً للموضوع وقررت مبدئياً أن توصي بالتالي:

- استمرار الاعتراف بأصول العقار في بيان المركز المالي كفئات أصول مختلفة بناء على استخدامها وطريقة توظيفها وفقاً لتعريفات الأصل القائمة؛
- ضرورة الحفاظ على الإعفاء الوارد في الفقرة ٥-٥(د) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة"، (فيما يتعلق بقياس الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بالقيمة العادلة) بسبب المعيار القادم حول قياس القيمة العادلة؛ و

▪ رفض المقترح الوارد في مسودة العرض " التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" المنشور في أغسطس ٢٠٠٩ بإظهار الاستثمارات العقارية المحفوظ بها برسم البيع كفئة أصول منفصلة في بيان المركز المالي.

وقد طلبت اللجنة بأن يقوم الموظفون بإعداد ورقة واسعة النطاق لتلخيص الأسباب التي دفعت اللجنة إلى تأكيد توصيتها السابقة بضرورة عدم إجراء أي تغييرات فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي ٤٠ كجزء من التحسينات السنوية.

الأعمال قيد التنفيذ للجنة التفسيرات

معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل" - الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة على الأوراق المالية للدين المتوفرة برسم البيع

تلقت اللجنة طلبا بالحصول على إرشادات تتعلق بالكيفية التي تحدد فيها المنشأة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٢ ما إذا كان ينبغي الاعتراف بأصل ضريبة مؤجل متعلق بالخسائر غير المحققة على الأوراق المالية للدين المتوفرة برسم البيع. وقد أورد الطلب سؤالاً عما إذا كانت قدرة المنشأة ونيتها على الاحتفاظ بالأوراق المالية للدين المتوفرة برسم البيع إلى أن يُعكس قيد الخسائر غير المحققة هي مماثلة لفرصة التخطيط الضريبي. فإن كان كذلك، فهذا يطرح سؤالاً ما إذا كان يمكن تقييم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة المتعلق بالخسائر غير المحققة بشكل منفصل عن الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة الأخرى.

وناقشت اللجنة الردود التي تم استلامها حول القرار السابق غير النهائي على جدول الأعمال المنشور في مستجدات لجنة التفسيرات لشهر مايو ٢٠١٠. واستمرت اللجنة في دعم الآراء المعبر عنها في قرارات جدول الأعمال غير النهائية فيما يتعلق بنمط الحقيقة المحددة المقدمة إلى اللجنة. إلا أن اللجنة طلبت بأن يقوم الموظفون بتقديم صياغة منقحة لقرار جدول الأعمال في الاجتماع القادم، موضحين الحالة التي تمت معالجتها والقرارات التي اتخذتها للجنة.

مستجدات القضايا المعقدة للجنة

تم نقل المواضيع التالية إلى الاجتماع المنعقد في سبتمبر ٢٠١٠:

• معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظفين" - محاسبة ترتيبات تشارك أرباح الموظفين القانونية؛

• معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول" - محاسبة اختبار انخفاض قيمة الشهرة عند الاعتراف بالحصص غير المسيطرة؛ و

• كافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الإفصاحات المحبذة مقابل الإفصاحات المطلوبة.

وراجعت اللجنة أيضاً ملخص القضايا المعلقة.

وباستثناء هذه القضايا، تمت مناقشة جميع المطالب التي استلمها وبحثها الموظفون في هذا الاجتماع. ويُتوقع مناقشة القضايا المعلقة في اجتماع مستقبلي للجنة.

الاجتماعات المستقبلية للجنة التفسيرات: ٢٠١٠-٢٠١١

يُتوقع أن تُعقد اجتماعات اللجنة في لندن، المملكة المتحدة على النحو التالي:

- ٨ و ٩ يوليو
- ٢ و ٣ سبتمبر
- ٤ و ٥ نوفمبر
- ٦ و ٧ يناير ٢٠١١
- ١٠ و ١١ مارس ٢٠١١
- ٥ و ٦ مايو ٢٠١١
- ٧ و ٨ يوليو ٢٠١١
- ٨ و ٩ سبتمبر ٢٠١١
- ٣ و ٤ نوفمبر ٢٠١١

سيتم أيضاً وضع تواريخ الاجتماعات وجدول الأعمال المبدئية والتفاصيل الإضافية حول الاجتماع القادم على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية على العنوان التالي www.ifrs.org قبل الاجتماع. وتتوفر تعليمات تقديم المطالب للجنة التفسيرات على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية على العنوان التالي:

[http://www.ifrs.org/How+we+develop+Interpretations/propose+an+agenda+item](http://www.ifrs.org/How+we+develop+Interpretations/propose+an+agenda+item.htm)
[.htm](http://www.ifrs.org/How+we+develop+Interpretations/propose+an+agenda+item.htm)

Filename: 7.2010
Directory: C:\Users\sfleifil\Desktop\Update 2010\Arabic\IFRIC
Template: C:\Users\sfleifil\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm

Title:
Subject:
Author: lamees
Keywords:
Comments:
Creation Date: ٢٠١٠/١١/٢٨
Change Number: 128
Last Saved On: ٢٠١٠/١٢/١٩
Last Saved By: Samar
Total Editing Time: 631 Minutes
Last Printed On: ٢٠١٠/١٢/١٩

As of Last Complete Printing
Number of Pages: 13
Number of Words: 3,622 (approx.)
Number of Characters: 20,652 (approx.)